وصل متوسط العائد على توزيعاتها النقدية 4,3٪ رغم تأثر نتائجها بتداعيات الجائحة

أسهم التوزيعات النقدية.. فرص استثمارية واعدة بعام «كورونا»

■ عوائد توزيعات الأسهم تتفوق على الاستثمار بالسندات والودائع.. وتقترب من العقارات
■ 4 بنوك محلية استطاعت توزيع أرباح نقدية.. رغم زيادة المخصصات والركود الاقتصادي

المحرر الاقتصادي

مازالت الأسهم القيادية المدرجة في البورصة الكويتية والموزعة بين قطاعات البنوك والخدمات تقدم فرصا استثمارية جيدة مقارنة بباقي الأوعية الاستثمارية، من خلال توزيعاتها النقدية وأسهم المنحة.

وقد تمكنت 27 شركة مدرجة من توزيع أرباح نقدية على مساهميها خلال العام 2020، وذلك على الرغم من تداعيات جائحة كورونا، حيث بلغ متوسط العائد على التوزيعات النقدية 4,33٪، بناء على سعر إغلاق السهم في نهاية الأسبوع الأول من مارس، فيما قامت 10 شركات بتوزيع أسهم منحة تراوحت بين 4 و10٪، منها 7 شركات جمعت بين توزيعات المنحة والنقدي.

ورغم ذلك، يمثل ذلك العدد من الشركات تراجعا بنسبة 57٪ من عدد الشركات التي وزعت أرباحا نقدية عن العام المالي 2019 والتي بلغت نحو 51 شركة مدرجة، وبانخفاض يصل إلى نحو 38٪ في متوسط العائد على التوزيعات النقدية، حيث بلغ العام الماضي نحو 7٪، لكن هذا أمر متوقع في ظل الجائحة.

ويصل إجمالي قيمة التوزيعات النقدية التي تم الإعلان عنها نحو 548,4 مليون دينار، بتراجع يصل إلى 41٪ مقارنة بإجمالي التوزيعات النقدية العام الماضي والتي بلغت 931 مليون دولار، فيما تصل نسبة التوزيعات النقدية إلى إجمالي القيمة السوقية لكل الأسهم المدرجة في البورصة إلى 1,66٪، إذ تبلغ القيمة السوقية للبورصة نحو 32,89 مليار دينار، وفقا لبيانات الأسبوع الأول من مارس الجاري. وتعد العوائد على التوزيعات النقدية للأسهم الكويتية التي أقرت توزيعات أحد أفضل الأوعية الاستثمارية من حيث العائد على الاستثمار مقارنة بباقي الاستثمارات.

فقد انخفض العائد على الاستثمار في الودائع المصرفية بعدما وصلت أسعار الفائدة حول العالم إلى أدنى مستوياتها تاريخيا، وهو ما دفع بنك الكويت المركزي إلى خفض سعر الخصم مرتين في مارس الماضي بقيمة 1,25٪ لتحفيز الاقتصاد واحتواء تداعيات الجائحة، حيث انخفض العائد على الإيداع إلى أقل من 1٪ مع الأخذ في الاعتبار ثبات القيمة الإسمية للوديعة دون وجود فرصة لزيادة قيمتها كما في الأسهم والعقارات.

وينطبق الحال على الاستثمار في باقي أدوات الدخل الثابت من سندات الشركات والحكومات التي انخفض العائد عليها مع تراجع الفائدة أيضا بنفس طريقة الودائع. وعلى صعيد الاستثمار العقاري، قد يفوق العائد على الاستثمار باقي الأوعية الاستثمارية المالية ليتراوح بين 6 و 7٪ بحسب أحدث تقارير بيت التمويل الكويتي، ولكن ذلك العائد لا يتحقق إلا في حالة الوصول إلى معدل إشغال 100٪ طوال العام، وهو ما يتعرض لتحديات في الوقت الحالي خاصة مع توقف سداد الإيجارات خلال فترات الإغلاق لبعض الوحدات، وكذلك التعرض إلى إنهاء بعض العقود الإيجارية التجارية والسكنية.

ورغم قوة الجائحة، لم تخرج البنوك من مشهد التوزيعات، وحافظت 4 مصارف هي «الوطني» و«بيتك» و«بنك الخليج» و«برقان» على التوزيع نقدا على المساهمين مقارنة بـ 8 بنوك أعلنت عن توزيعات نقدية عن العام 2019.

وبلغ إجمالي قيمة التوزيعات النقدية للبنوك الأربعة 241 مليون دينار، ما يعادل نحو نصف قيمة توزيعات القطاع المصرفي في العام الماضي والتي بلغت 500 مليون دينار، حيث خفضت البنوك لقيمة توزيعاتها في ظل تأثر أرباحها بتداعيات الجائحة وانخفاض أسعار الفائدة ودورها في دعم الاقتصاد الوطني وتأجيل أقساط القروض.

وتصدر «الوطني» قائمة توزيعات البنوك بتوزيع 137 مليون دينار بعائد بلغ 2,4٪، يليه «بيتك» بتوزيع 76 مليون دينار بعائد يفوق 1,5٪، وبنك الخليج بتوزيع نحو 15 مليون دينار، وبرقان بتوزيع 13 مليون دينار، وبلغ العائد على توزيعات البنكين 2,3٪.

وعلى الرغم من كون «هيومن سوفت» السهم الأغلى بين الأسهم المدرجة والذي يتخطى سعره 3,7 دنانير، إلا أن العائد على التوزيع كان الأعلى بين الأسهم الكويتية، حيث بلغ 10,6٪ بعد التوصية بتوزيعات نقدية تصل إلى 400 فلس للسهم الواحد.

وجاء بين أفضل عوائد التوزيع شركات التأمين «كويت ت» بعائد يصل إلى 7,4٪، وسهم «مجموعة أسس القابضة» بعائد يبلغ 7,6٪، فيما جاء باقي العائد على التوزيعات بأقل من 7٪.

43 مليون دولار زيادة باحتياطي الكويت الأجنبي

علاء مجيد

صعد الاحتياطي النقدي للكويت بنهاية شهر فبراير الماضي ليصل الى مستوى 13,42 مليار دينار (44,33 مليار دولار) بزيادة على أساس شهري بلغت نسبته 0,23٪ وبزيادة قدرها 13 مليون دينار خلال الشهر (نحو 43 مليون دولار)، علما ان الاحتياطي النقدي وصل الى أعلى مستوى تاريخي له في أكتوبر الماضي عندما وصل الى 13,88 مليار دينار (ما يعادل 45,9 مليار دولار). ويمثل الاحتياطي النقد الأجنبي للبلاد إجمالي الأرصدة النقدية والحسابات والسندات وشهادات الإيداع وأذونات الخزانة وودائع العملة الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي، وبحساب الاحتياطيات السائلة نجد انها تغطي احتياجات الكويت من الواردات لأكثر من 13 شهرا وهو ما يفوق المعدل العالمي بـ 4 أضعاف، حيث يعتبر الحد الآمن أن يغطي الاحتياطي النقدي الأجنبي السائل بعدم احتساب الذهب 3 أشهر من متوسط قيمة الواردات.

وكعادة جميع السنوات السابقة لم يتغير احتياطي الكويت من الذهب الذي استقر عند 79 طنا بحسب مجلس احتياطي الذهب العالمي وتبلغ القيمة الدفترية لتلك الكمية من الذهب لدى الكويت 31,7 مليون دينار، وذلك حسب الأسعار وقت الشراء وليس بالقيمة السوقية الحالية.

وبحسب النشرة الشهرية لبنك الكويت المركزي، وصل إجمالي موجودات البنك 13,6 مليار دينار موزعة بين الاحتياطيات الأجنبية السائلة التي تمثل السواد الأعظم بـ 13,42 مليار دينار بالإضافة الى الاحتياطيات الذهبية بقيمة 31,7 مليون دينار واحتياطيات أخرى بمقدار 164,11 مليون دينار.

الأذينة: 40٪ قيمة الخفض.. وبسرعات تصل إلى 100 ميغابايت

تخفيض أسعار اشتراك الإنترنت المنزلي للأفراد.. و«الأنباء» تنشر الرسوم الجديدة

أحمد مغربي

أصدر رئيس الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات م.سالم الأذينة أمس قرارا بتخفيض قيمة الحد الأقصى لتعرفة اشتراكات الإنترنت المنزلي الثابت سلكيا ولاسلكيا بنسبة 40٪، وبسرعات تصل إلى 100 ميغابايت.

وقال م.الأذينة، في بيان صحافي، ان القرار جاء كإحدى الخطوات التي تتخذها الهيئة لمصلحة المواطنين والمقيمين على حد سواء، لاسيما بعد إصدار لائحة جودة الخدمة والتي تتطلب من شركات الهواتف والإنترنت تقديم مستوى عال من الجودة لمشتركيها.

وأوضح أن قرار تخفيض الأسعار يأتي ضمن الخطط التي وضعتها الهيئة للاستفادة من السرعات العالية التي توفرها شبكات الالياف الضوئية التي وصلت إلى عدة مناطق في البلاد، مما يتيح الفرصة للولوج إليها بأقصى سرعة وأفضل التقنيات، مع إلزام مزودي خدمة الإنترنت بعدم تجاوز الحد الأقصى لقيمة الاشتراكات بحسب القرار الجديد. وأكد م.الاذينة سعي الهيئة لتطوير ورفع كفاءة خدمة الإنترنت في الكويت بالتعاون مع الشركات مزودي ومقدمي الخدمات باعتبارهم شركاء رئيسيين، بالإضافة الى وزارة الخدمات كونها المالكة للشبكة الوطنية للألياف الضوئية. وبين حرص الهيئة للبدء في تطوير قطاع إنترنت الخطوط الثابتة، حيث قامت بإصدار هذا القرار تطبيقا لمبدأ سياسة تحرير قطاع الاتصالات بالدولة، فضلا عن تقديم خدمات الإنترنت لتصبح في متناول جميع شرائح المجتمع وبأسعار مقبولة لاسيما بعد تصدر الكويت مرتبة متقدمة عالميا في انتشار الإنترنت عبر الهواتف النقالة.

ولفت إلى قيام الهيئة بمراجعة الأسعار بصفة دورية لضمان حقوق المشتركين بالحصول على خدمات الإنترنت بأفضل الأسعار والخدمات للوصول إلى التوازن المطلوب في نسبة الانتشار لخدمات الإنترنت ما بين الهاتف النقال والخطوط الثابتة.

وقد تضمن القرار الذي أصدره م.الأذينة أمس وحمل رقم 36 لسنة 2021، والذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه وينشر في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم)، انه تقرر تخفيض رسوم اشتراكات الإنترنت المنزلي الثابت السلكي واللاسلكي بالكويت الصادر بقرار الهيئة 2016/92، وجميع الاشتراكات ذات السعة

م.سالم الأذينة

العالية المتوافرة بالسوق ليكون الحد الأقصى للتعرفة السنوية كالتالي:

- 1 ميغا بسعر اشتراك سنوي جديد 20 دينارا.
- 2 ميغا بسعر اشتراك سنوي 33 دينارا.
- 3 ميغا بسعر اشتراك سنوي 43 دينارا.
- 4 ميغا بسعر اشتراك سنوي 52 دينارا.
- 5 ميغا بسعر اشتراك سنوي 58 دينارا.
- 6 ميغا بسعر اشتراك سنوي 60 دينارا.
- 7 ميغا بسعر اشتراك سنوي 70 دينارا.
- 8 ميغا بسعر اشتراك سنوي 76 دينارا.
- 10 ميغا بسعر اشتراك سنوي 78 دينارا.
- 12 ميغا بسعر اشتراك سنوي 83 دينارا.
- 14 ميغا بسعر اشتراك سنوي 79 دينارا.
- 16 ميغا بسعر اشتراك سنوي 113 دينارا.
- 18 ميغا بسعر اشتراك سنوي 128 دينارا.
- 20 ميغا بسعر اشتراك سنوي 139 دينارا.
- 22 ميغا بسعر اشتراك سنوي 155 دينارا.
- 24 ميغا بسعر اشتراك سنوي 172 دينارا.
- 30 ميغا بسعر اشتراك سنوي 185 دينارا.
- 40 ميغا بسعر اشتراك سنوي 212 دينارا.
- 50 ميغا بسعر اشتراك سنوي 239 دينارا.
- 60 ميغا بسعر اشتراك سنوي 263 دينارا.
- 70 ميغا بسعر اشتراك سنوي 285 دينارا.
- 80 ميغا بسعر اشتراك سنوي 304 دنانير.
- 90 ميغا بسعر اشتراك سنوي 314 دينارا.
- 100 ميغا بسعر اشتراك سنوي 322 دينارا.

وجاء في القرار ضمن مادته الثانية أنه يحظر على مزودي خدمة الإنترنت المنزلي تجاوز الحد الأقصى لقيمة الاشتراكات المنزلية المنصوص عليها أعلاه، وفي المادة الثالثة من القرار أنه لا يجوز فرض سياسة الاستخدام العادل في تقديم خدمات الإنترنت المنزلي.

3,8 ملايين دينار المنصرف الفعلي على المشاريع حتى الآن

«المالية»: 3 مشاريع ضمن الخطة الإنمائية

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر مسؤولة أن وزارة المالية لديها 3 مشاريع ضمن الخطة الانمائية للدولة، وبلغ حجم المنصرف على تلك المشاريع 3,8 ملايين دينار.

وقالت إن المشروع الأول وهو إعادة تنظيم أملاك الدولة وإدارتها تم الانتهاء من المرحلة التنفيذية منتصف العام المالي 2021/2020 وبلغت نسبة الانجاز 100٪ ووصل المنصرف فعليا حتى الآن ما قيمته 207 آلاف دينار.

وذكرت ان المشروع الثاني هو نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وتم الانتهاء من مرحلة التحضير للمشروع، وجار حاليا التنفيذ، حيث يتوقع الانتهاء من المشروع في العام المالي 2023/2022، وبلغت نسبة الانجاز 73٪ والمنصرف الفعلي 2,2 مليون دينار.

وقالت إن المشروع الثالث هو تطوير الادارة الضريبية، وحاليا في مرحلة التنفيذ وبلغت نسبة الإنجاز 82,8٪ والمنصرف حتى الآن 1,47 مليون دينار، ويتوقع الانتهاء من المشروع منتصف العام المالي المقبل 2022/2021.

وحول معوقات التنفيذ التي واجهت وزارة المالية في تنفيذ تلك المشاريع قالت إن تأثير الإغلاق الحكومي المتعلق بفيروس كورونا وبدء الدوام الرسمي على عدة مراحل تدريجيا بطاقة تشغيلية 50٪ ما أدى الى تأخير انجاز الخطط الموضوعة والفترات المقدرة.

أكدا لـ «الأنباء» أنها بريئة من تزايد أعداد المصابين بـ «كورونا».. والتزامها بالاشتراطات الصحية لمواجهة الجائحة

اقتصاديان: خسائر المجمعات والمطاعم من الحظر بمئات الملايين

طارق عرابي

بعد مرور الأسبوع الأول على تطبيق قرار الحظر الجزئي لمنع تفشي جائحة فيروس كورونا بالبلاد، أجمع اقتصاديان على أن المجمعات التجارية والمطاعم والمقاهي هي أحد أكبر المتضررين من هذه الإجراءات، حيث بلغت خسائرها مئات الملايين من الدنانير، مشددين في الوقت ذاته على ان المطاعم والمقاهي والمجمعات التجارية ملتزمة بالاشتراطات الصحية لمنع انتشار الجائحة، وأنها بريئة من تزايد أعداد المصابين خلال الفترة الماضية. وأكد الاقتصاديان في تصريحات متفرقة لـ «الأنباء»، على أن السبب الرئيسي في تزايد أعداد الإصابات بالكويت هو تجمعات الدواوين ومناسبات الأعراس والعزاء، وليس الأسواق والمجمعات التجارية والمطاعم، وبالتالي كان الأحرى بالحكومة تطبيق القانون الصارم على هذه التجمعات بدلا من تطبيق العقاب الجماعي على المجتمع الكويتي، لما في ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية عامة.

وأشارا إلى أن للحظر الجزئي آثارا سلبية على الشركات الصغيرة والكبيرة والمطاعم على حد سواء، فمعظم الشركات أصبحت تعاني حاليا من عجز مالي ومديونيات كبيرة بسبب تكرار فترات الحظر والإغلاق، وهو أمر سيكون له آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني بشكل عام.. وفيما يلي التفاصيل:

وليد الشريعان

فهد الأربش

التوازن بالقرارات

في البداية، قال الرئيس التنفيذي لشركة المباني وليد الشريعان، إن 2020 شكل مأساة اقتصادية لجميع دول العالم بلا استثناء، فيما كانت الأنظار تتجه إلى العام 2021 ليكون عاما أفضل من سابقه تزول خلاله الغمة تدريجيا، لكن على ما يبدو أن الأمور مازالت تسير من سيئ إلى أسوأ. وأضاف أن الجميع يؤيد تطبيق الاشتراطات الصحية التي يمكنها أن تساعد في تجاوز هذه الأزمة، لكن وفي الوقت نفسه يجب على الحكومة أن توازن ما بين تطبيق الاشتراطات الصحية وبين الحفاظ على الأوضاع الاقتصادية، بحيث لا يطغى الجانب الصحي على الجانب الاقتصادي الذي بات هو الضحية الاكبر لهذه الازمة. وتساءل الشريعان قائلا: «لماذا تحيد الحكومة عن الأسباب الحقيقية للازمة والتي هي أسباب اجتماعية سببها تجمعات الدواوين والاعراس والمقابر وصالات العزاء، على الرغم من أن هذه الاسباب لن تكلف الدولة شيئا، في حين تصر على إغلاق الاسواق والمجمعات والأنشطة التجارية التي تسببت بخسائر قدرت بملايين الدنانير، ناهيك عن تأثيرها الاجتماعي السلبي على الكثير من المواطنين والمقيمين». وتابع: «كان يجدر بالحكومة مراقبة الأعراس والدواوين عن طريق فرق عمل في كل منطقة، بالإضافة إلى مخالفة غير الملتزمين من المطاعم والمحلات التجارية، علما بأن أغلب المطاعم أثبتت خلال الفترة الماضية التزامها بالاشتراطات الصحية الموضوعة من قبل بلدية الكويت، بدليل أنه لم تقع هناك أية إصابات في المطاعم خلال الفترة الماضية». ولفت الشريعان إلى أن الحظر الجزئي له آثار سلبية على الشركات الصغيرة والكبيرة على حد سواء، فمعظم الشركات أصبحت تعاني حاليا من عجز مالي ومديونيات كبيرة بسبب تكرار فترات الحظر والإغلاق، وهو أمر سيكون له آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني، مؤكدا على أن علاج هذه الأزمة لا يجب أن يكون من خلال تطبيق الحظر والإغلاق على الجميع.

شلل للحياة الاقتصادية

من جانبه، قال رئيس الاتحاد الكويتي للمطاعم والمقاهي والتجهيزات الغذائية فهد الأربش، إن الحظر الجزئي المطبق بالبلاد حاليا، سيؤدي إلى شلل الحركة الاقتصادية بشكل عام، فضلا عن أنه سيضر بمصالح أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بل وحتى الكبيرة، خاصة أنه يمتد لمدة 12 ساعة متواصلة.

وأضاف أن الانشطة الاقتصادية كافة ستتأثر سلبا بهذا الحظر، خاصة أن الحياة تدب في أوصال البلاد بعد الساعة الخامسة مساء، وهي الفترة التي اعتاد المواطنون والمقيمون على الخروج فيها بعد انتهاء ساعات العمل، ما يعني أن تطبيق الحظر في هذا التوقيت سيؤدي إلى شلل كامل للحياة الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. ولفت إلى أن المطاعم والمقاهي تعد إحدى أكبر القطاعات الاقتصادية الهامة المتضررة جراء الحظر، فهناك مطاعم تدمرت بشكل كامل، ناهيك عن أن عددا كبيرا من المقاهي قد توقفت تماما عن العمل منذ أكثر من عام، بأن أصحابها قاموا بتسليمها إلى الملاك بعد أن أصبحوا مدينون وعاجزون عن دفع الايجارات والرواتب. وأكد الأربش على أن المجمعات والأسواق التجارية والمطاعم بريئة من نقل العدوى والأمراض، في حين أن الحكومة تعلم علم اليقين أن السبب الرئيسي وراء ذلك هو تجمعات الدواوين والاعراس، ومع ذلك اختارت الحكومة معاقبة الجميع من خلال الحظر بدلا من تطبيق القانون على المتسببين الرئيسيين، مضيفا أن صحة الانسان لا يفترض أن تكون بها محسوبيات، بل أن تطبيق القانون واتخاذ أقصى العقوبات بحق المخالفين هو الحل الأمثل في هذه الحالة. وطالب الأربش الحكومة بضرورة إعادة النظر في قرار الحظر الجزئي، أو على الأقل السماح للمطاعم بتوصيل الطلبات للمواطنين والمقيمين، بالإضافة إلى العاملين في الصفوف الاولى من ضباط وأفراد وهيئة تمريضية وغيرهم من الفئات التي ستعمل خلال فترة الحظر الذي سيمتد على مدى 12 ساعة متواصلة.